

الأزمات المالية في الألفية الثالثة وآثارها على أداء القطاع السياحي العالمي**The Financial crises of the third millennium and their impact on the performance of the global tourism sector**

م.د سلطان جاسم النصراوي

Le.Dr. Sultan Jasem Al-Nasrawi

Sulta.alnasrawi@yahoo.com

جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

شهد الاقتصاد العالمي على مدى العقد الماضي اضطرابات اقتصادية حادة تمثلت بالأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي ابتدأت مع نهاية عام 2007 منطلقاً من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل آثارها إلى أغلب دول العالم، وأصيب الاقتصاد العالمي بضعف كبير، وما لبث أن يتعافى الاقتصاد العالمي من كبوته حتى سقط مرة أخرى في أزمة قوية هزت أركان الاتحاد الأوروبي وكادت أن تؤدي به إلى الانهيار والتفكك. وقد انعكست هذه الأزمات على مجمل نشاطات وقطاعات الاقتصاد، فتراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة، وشهدت أسواق المال تقلبات عنيفة في مؤشراتها، وهربت رؤوس الأموال، وانخفض حجم الاستثمارات، وتباطأت حركة التجارة العالمية، وسقط الاقتصاد العالمي في ركود عميق وممتد.

وقد تأثر القطاع السياحي والذي يُعد من أسرع القطاعات نمواً ومحركاً ديناميكياً للتنمية والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل ومصدراً من مصادر توفير النقد الأجنبي من جراء تداعيات تلك الأزمات، فانخفضت الإيرادات الأجنبية وتراجعت فرص العمل وانخفض أعداد السياح، إلا أن سرعان ما تعافى هذا القطاع من تداعيات هذه الأزمات. ليثبت القطاع السياحي سرعة تأثره بالأزمات الاقتصادية، بالمقابل يتضح إن للسياحة قدرة فائقة على مجابهة تلك التقلبات والسرعة في التعافي من تلك المخاطر.

Abstract:

Over the past decade, the global economy has witnessed severe economic turmoil, the global financial crisis (the subprime crisis) that began in the end of 2007, moving from the United States of America to the effects of most of the world, and the world economy suffered greatly. It is stalemated until it fell again in a powerful crisis that shook the European Union and almost led it to collapse and disintegration. These crises have been reflected in the overall activities and sectors of the economy. Economic growth has declined, unemployment rates have risen, financial markets have experienced violent fluctuations in their indices, capital has fled, investments have declined, global trade has slowed and the world economy has fallen into deep and prolonged recession.

The tourism sector, one of the fastest growing sectors and a dynamic engine for development, economic growth, job creation and a source of foreign exchange savings, was affected by the repercussions of these crises. Foreign revenues decreased, employment decreased and tourist numbers declined. The crises. To prove the tourism sector vulnerability to economic crises, on the other hand, it is clear that tourism has the ability to cope with those fluctuations and the speed to recover from those risks.

المقدمة

أصبحت الأزمات المالية والتقلبات الدورية السمة البارزة والرئيسية للنظام الرأسمالي، إذ شهد هذا النظام أزمات عدة منذ نشأته، وتسارعت وتيرتها في ظل تزايد حركة رؤوس الأموال ورفع القيود واتساع خطى العولمة. وقد أصبح جلياً إن العولمة أدت إلى ترسيخ وتوطيد قنوات انتقال الأزمات والصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة بين الأسواق، ونتيجة للترابطات الاقتصادية والمالية وجدت الدول نفسها أمام دوامة الأزمات، وتتأثر بها بحسب شدة ارتباطها بالاقتصاد العالمي. فما كاد العقد الأول من الألفية الثالثة ينتهي حتى سقط الاقتصاد العالمي في فح أزمة مالية قوية (أزمة الرهن العقاري) انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية قلب النظام الرأسمالي، ومن ثم انتقلت آثارها بشكل أو بآخر إلى اغلب دول العالم، وأصيب النظام المالي العالمي بخلل وضعف كبير. وما أن بدأ الاقتصاد العالمي ينهض من كبوته ويستعيد عافيته حتى سقط مرة أخرى في أزمة جديدة سُميت "أزمة الديون السيادية" انطلقت هذه المرة من الاتحاد الأوروبي وتحديداً من اليونان عندما أعلنت عدم قدرتها على سداد الديون وعانت من ارتفاع نسب المديونية، وتبعتها ما أطلق عليها تسمية دول الهامش الأوروبي (البرتغال، إيرلندا، أيسلندا، إسبانيا وغيرها) وكادت هذه الأزمة أن تؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي برمته لو لا حزمة الإنقاذ التي قدمتها بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا وغيرها.

أثرت هذه الأزمات في مجمل نشاطات وقطاعات الاقتصاد، فتراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة، وشهدت اسواق المال تقلبات عنيفة في مؤشراتهما، وهربت رؤوس الأموال، وانخفض حجم الاستثمارات، وتباطأت حركة التجارة العالمية، وسقط الاقتصاد العالمي في ركود عميق وممتد.

وقد انعكست تداعيات هذه الأزمات سلبياً على أداء القطاع السياحي والذي يُعد أحد أكثر القطاعات حساسية والأكثر تأثراً تجاه الأزمات الاقتصادية، كونه قطاع يرتبط بنشاطات الترفيه والترفيه والاستجمام والراحة. فبعد أن أصبح هذا القطاع واحداً من أهم وأسرع القطاعات نمواً في العالم (بعد قطاع التكنولوجيا وقطاع الاتصالات) بوصفه مصدر للعملة الصعبة، وقطاع كثيف العمالة يوفر المزيد من فرص العمل، وعنصر أساسي في دعم ميزان المدفوعات، إلى جانب تأثيره في حركة الإنتاج والاستثمار، وأصبحت صناعة السياحة في سلم الأولويات لدول عدة وبات يُشكل ميزة تنافسية لاقتصاديات كثير من دول العالم، وقد أدركت العديد من دول العالم أن صناعة السياحة هي الطريق نحو النمو المستدام.

إلا انه وبعد نمواً سنوي طویل الأجل بلغ نحو 5% لأكثر من خمسة عقود في هذا القطاع، انقلبت فجأة اتجاهات السياحة خلال المدة 2009-2012 متأثرة بالآثار السلبية الناجمة عن أسوأ الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وشهدت السياحة واحدة من أسوأ مراحل تباطؤها خلال العقود الخمسة الأخيرة متأثرة بأزمته الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية.

هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على الآثار السلبية التي خلفتها الازمات المالية في القرن الحادي والعشرون على أداء القطاع السياحي وتحليل نتائجها.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في ان للازمات والاضطرابات الاقتصادية انعكاسات سلبية على مجمل القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وعلى القطاع السياحي بشكل خاص، أدت الى انخفاض مساهمته في الناتج العالمي عن طريق انخفاض حجم الإيرادات وانخفاض فرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للقطاع السياحي دوراً بارزاً في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات وزيادة موارد النقد الأجنبي، فضلاً عن توفير المزيد من فرص العمل بوصفه قطاع كثيف العمالة، الى جانب الآثار غير المباشرة والمستحثة التي يمارسها هذا القطاع في الاقتصاد.

أولاً: الإطار النظري للازمات المالية:

أصبحت أزمات المالية تحدث بصورة متكررة وبوتيرة متسارعة وتتخذ صوراً وأشكالاً مختلفة، وتتكرر في دورات متتالية فتشل الاقتصاد العالمي وتعوق نموه، وإن كان تأثيرها يختلف من منطقة إلى أخرى بحسب مدى عولمتها المالية وشدة ارتباطها بالنظام المالي الدولي.

فالأزمة المالية هي تلك الحالة من الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار التي تنتاب الاقتصاد مما ينتج عنها اثار سلبية، فيدخل الاقتصاد في وهدة الركود والانكماش.

ويقترَب مفهوم الأزمة من مفهوم الدورة الاقتصادية فالأخيرة تحصل بانتظام ويمدد متعاقبة وقد تكون تعبيراً عن وضع مرغوب كالانتعاش والرواج أو غير مرغوب فيه كالكساد والركود في حين إن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في لحظة زمنية معينة (عبد المجيد قدي، 2009، ص8).

لقد ارتبطت الدورات الاقتصادية والأزمات المالية بالنظام الرأسمالي ومازال هذا النظام يخضع لقانون التطور الدوري ومازالت الدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة، ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ودورة الأعمال تكتسب سمات جديدة وهي أنها أزمات اقل حدة وأقصر مدة مما كانت عليه قبل الحرب لكنها صارت أكثر عمقا (فؤاد مرسى، 1990، ص349). هاتان السمتان الجديدتان للأزمات ترجع إلى رغبة الرأسمالية المعاصرة للتكيف مع متطلبات الثورة العلمية التكنولوجية والظروف التاريخية، فقد انخفضت مدة الكساد والركود من 37 شهراً خلال حقبة الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد العظيم خلال الثلاثينات إلى (12-14) شهراً وكانت الدورة الاقتصادية تستغرق في العادة عشر سنوات حتى يستعيد الاقتصاد الانتعاش من جديد (فؤاد مرسى 1987، ص56). وتجدر الإشارة الى هناك أنواع عدة من الازمات التي تصيب الاقتصادات وهي:

• الازمات المصرفية:

هي تلك الأزمات التي تظهر عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب الودائع، ومن ثم فالبانك لا يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة التي يحتفظ بها لمواجهة طلبات البنوك الأخرى فتسمى تلك الأزمة بأزمة مصرفية "Systematic Banking Crisis"، وعندما تحدث الأزمة المصرفية يفقد النظام المصرفي القدرة على أداء وظيفته الاعتيادية، ويصبح مهدد بالعجز عن الوفاء بديونها، وكذلك تحدث الأزمة المصرفية اذا فشلت المصارف في أن تكون وسيط بين المستثمرين والمدخرين وتسمى هذه بمشكلة " فشل الوساطة Disintermediation"، وعندما يحدث ويفشل بنك أو مؤسسة مالية يفقد المستثمرون الذين اشتروا منتجاتها المالية جزءاً من ادخاراتهم أو كلها، ويؤدي ذلك إلى خسارة ادخارات القطاع العائلي ومن ثم ينخفض الإنفاق الاستهلاكي لهذه الأسر، فيهوي الاقتصاد في الركود وتحدث الأزمة (جيمس جيربر، 2013، ص300-301):

• أزمات العملة وأسعار الصرف:

تحدث هذه الأزمات بسبب مضاربات في عملة بلد ما مما يؤدي إلى حدوث هبوط حاد في قيمة العملة ومن ثم قيام البنك المركزي في البلد المعني باستخدام جزء كبير من احتياطه من النقد الأجنبي للدفاع عن العملة المحلية، أما أزمة سعر الصرف تحدث نتيجة انهيار مفاجئ في قيمة عملة بلد في الأسواق المالية (ثريا الخزرجي، 2009، ص6-7)، ويمكن أن تحدث أزمة سعر الصرف في ظل مختلف أنواع أسعار الصرف الثابتة أو المرنة، ففي حال كان نظام سعر الصرف المعتمد هو إحدى صيغ السعر الثابت فإن الأزمة تتسبب في خسارة الاحتياطيات تتبعها عمليات مفاجئة لتخفيض قيمة العملة عندما تلوح بوادر نفاذ الاحتياطيات، أما في ظل سعر الصرف المرن فإن أزمة سعر الصرف تتضمن تراجعاً سريعاً في قيمة العملة لا يمكن التحكم بها (جيمس جيربر، 2013، ص301).

وغالباً ما يترتب على أزمات أسعار الصرف حدوث آثار كبيرة في مجمل أنشطة القطاعات الاقتصادية للبلد، فسعر الصرف أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد، ومن ثم توجد قنوات كثيرة تنتقل عن طريقها الآثار الانكماشية التي تحدثها أزمات سعر الصرف، وقد شهد الاقتصاد العالمي الكثير من أزمات سعر الصرف وأزمات مضاربة لعل أبرزها أزمة النمر الآسيوية.

• أزمات الديون:

وهي من الأزمات الكبيرة التي تؤدي إلى التأثير على الاقتصاد، وتحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عند السداد ومن ثم يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته ويحدث هبوط حاد في تدفق رأس المال إلى الداخل وقد يحصل التعثر في سداد الديون إلى مجموعة من الأسباب منها تساهل البنوك في منح الائتمان دون ضمانات كافية من المقرض، فضلاً على الملاءة المالية المشكوك بها للمقرض لذلك تحدث أزمة دين (ثريا الخزرجي، 2009، ص7). وهناك العديد من أزمات الديون التي حدثت في العالم، منها أزمة الديون في دول أمريكا اللاتينية، وأزمة الدول النامية في عام 1982 عندما أصبحت هذه الدول غير قادرة على سداد ديونها وأصبحت مهددة بالإفلاس، وكانت تأثيراتها شديدة على الاقتصاد العالمي، وكذلك أزمة منطقة اليورو التي اندلعت عام 2010 بسبب عدم قدرة اليونان وبعض الدول الأوروبية الهامشية مثل البرتغال وإسبانيا وإيرلندا على سداد ديونها.

• أزمة أسواق المال أو ما يسمى بحالة (الفقاعة):

وتحدث عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصول (كالأسهم مثلاً) هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل وقد يصبح انهيار أسعار الأصول مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ومن ثم تبدأ حالة الذعر في الظهور فتتدهور الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو سعر الأسهم الأخرى، سواء من القطاع نفسه أو القطاعات الأخرى (فريد كورتل وكمال رزيق، 2009، ص7). ولعل الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) والتي انطلقت من قلب النظام الرأسمالي مع نهاية عام 2007 أبرز مثال على أزمات أسواق المال وذلك بسبب توريق السندات المالية بشكل مغالي فيه مما تسبب في ظهور فقاعة كبيرة في قيم الأصول المالية والسندات مما أدى في النهاية إلى انفجار الفقاعة مسببة سقوط الكثير من المؤسسات المالية العالمية.

ثانياً: أزمات الالفية الثالثة..... قصة ازمتين

مع بداية القرن الحادي والعشرون، وما كاد العقد الأول منه ينتهي، إلا وانطلقت أزمة قوية من قلب النظام المالي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية) عُدت من أسوأ الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي.

كانت هذه الأزمة نتيجة للإفراط في التمويل في القطاع العقاري من أجل الحصول على الربح الوفير وأدت إلى حصول فقاعة ظهرت بشكل ارتفاع مغال به في قيم الأصول بكل أنواعها المادية والحقيقية والمالية، وأدت العولمة المالية وانفتاح الأسواق إلى نقل هذه الفقاعة إلى كل الاقتصاد العالمي.

وما أن بدأ الاقتصاد العالمي يسترد عافيته، وتعود مستويات النمو الاقتصادي تدريجاً إلى مستويات قريبة من سنوات ما قبل الأزمة، حتى بدأت تلوح في الأفق أزمة مالية حادة وكانت هذه المرة من الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2010 حدثت أزمة سُميت أزمة الديون السيادية انطلقت شرارتها من اليونان بعدما أعلنت عدم قدرتها على سداد ديونها وفوائده، ومن ثم واجهت دول الهامش الأوروبي (البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا) صعوبات مالية جمّة، فدخل الاتحاد الأوروبي في أزمة خانقة كادت تؤدي إلى انهياره، ثم انتقلت إلى باقي اقتصادات دول العالم بشكل أو بآخر، فاضطربت الأسواق المالية،

وتراجع النمو الاقتصادي من جديد، وارتفعت معدلات البطالة، وأصبح الاقتصاد العالمي يرمته يعاني من كساد وركود ممتد وعميق.

1- الأزمة المالية العالمية 2007-2008.... فقااعة قطاع العقارات

كان التطور الرئيس هو ظهور التسييد "Securitization" * اي تحويل الديون المضمونة بعقارات مرهونة إلى سندات، ففي عام 1970 قامت كل من الجمعية الحكومية الوطنية للرهن Government National Association (Ginnie Mae) و الجمعية الوطنية الاتحادية للرهن Federal National Mortgage Association (Fannie Mae) والشركة الاتحادية لرهن قروض المساكن Federal Home Loan Mortgage (Freddie Mac) وهي وكالات ترعاها الحكومة وتقوم بضمان أنواع من قروض المساكن بإصدار نوع جديد من السندات سميت بسندات بضمان رهن المنازل (Residential Mortgage Backed Security (RMBs)، وكانت تقوم بتجميع عدد من قروض المساكن، على شكل مدفوعات شهرية، ومن ثم استخدام هذا التدفق النقدي كدعامة سائدة للسند (جون كاسيدي، 2013، ص336-337).

وبعد بداية بطيئة، أثبتت سندات الرهن العقارية Mortgage Bonds * شعبيتها لدى المستثمرين مثل صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات والمؤسسات المالية، وبمجرد ان رُسخ مبدأ التسييد بدأت منشآت وول ستريت تبحث عن تدفقات مالية أخرى يمكن تحويلها إلى أوراق قابلة للبيع، وفي عام 1977 كان ليان برانرز Lehman Brothers وبنك أوف أمريكا Bank of America قد قاما بإدارة أول عملية لتسييد قروض المساكن التي لم تكن مضمونة من الحكومة، وخلال الثمانيات من القرن الماضي دخلت منتجات جديدة مُسندة، وبعد سنتين قامت شركة اسبري ليس فايناكس كوربوريشن Sperry Lease Finance Corporation بخلق أول اصل معزز بسند، ومع تطور سوق ثانوي للرهن أصبحت البنوك قادرة على بيع كثير من قروضها، وقد حل نموذج (الإشياء من اجل التوزيع -to- Originate distribute) في العمليات المصرفية بدلاً من نموذج (الإشياء من اجل الحيازة -to- Hold Originate)، فإذا كان

* تمثل ظاهرة التسييد أو التوريق أبرز مستحدثات الهندسة المالية الحديثة، والابتكارات المالية الجديدة في مجال إدارة المخاطر والتغطية، إذ شهد العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي توسعاً كبيراً في مجال استخدام التوريق لغرض توفير السيولة والتمويل السريع والحصول على رأس المال عن طريق ابتكار أدوات مالية قابلة للتحويل والتداول ومستندة على أصول مالية حقيقية أو غير حقيقية. وفي هذا الإطار، بدأت المؤسسات المالية بتوريق "تسييد" الحقوق المالية بمختلف أشكالها (سندات رهن عقاري وغيرها) من أجل توفير السيولة في الأسواق المالية. وقد استخدمت دول عدة أسلوب توريق الديون من اجل معالجة مشكلة نقص السيولة.

* تشبه سندات الرهن العقاري إلى حد كبير السندات المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية، إلا إنها تختلف عنها في كون أن سندات الرهن العقاري تكون متخصصة فقط لتمويل مشتريات العقارات والبيوت والشقق السكنية المتعددة والمتاجر والمجمعات التجارية فقط. ولسندات الرهن العقاري جذور تاريخية قديمة، إذ استخدمت في أوروبا وتحديداً في ألمانيا والدنمارك وذلك في بدايات القرن الثامن عشر، واستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في عصر الثورة وما قبلها وفي ثلاثينيات القرن الماضي وعلى أثر أزمة الكساد الكبير 1929-1933 ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات مالية كبيرة متخصصة في مجال الرهن العقاري تراعاها الحكومة، من أجل مواجهة الكساد الكبير وتوفير السيولة في الأسواق المالية، واحتلت هذه الشركات مكانة متميزة في الأسواق المالية، وفي ثمانيات وتسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين حدث نمواً هائلاً وكبيراً في أسواق الرهن العقاري في أوروبا وبدأت بإصدار التشريعات والتنظيمات والقوانين التي تنظم عمل هذه الأسواق، وبدأت هذه الأسواق تحتل مكانة بارزة في الأسواق المالية العالمية، وخلال المدة 2003-2007 ارتفعت قيمة هذه السندات من 218 مليار دولار لتصل إلى نحو 412 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة تمتلك ما يقارب 30% من أسواق أوروبا، تليها ألمانيا بنسبة 5%، وهناك أنواع عدة من هذه السندات منها، سندات الرهن المؤمنة Insured Mortgage، سندات الرهن العقاري التقليدية Conventional Mortgages، سندات الرهن العقاري الثابتة Fixed-Rate Mortgage، سندات الرهن العقاري القابلة للتعديل Adjustable-Rate Mortgage، سندات الرهن العقاري التصاعدي Graduated-Payment Mortgage GPMs، سندات الرهن الثانوي: تجميع الرهن (Second Mortgage (Piggyback)، ينظر في ذلك:

- Anthony Saunders, Marcia Millon Cornett, Financial Markets and Institutions, 4th edition, Mc G RAW- HALL INTERNATIONAL EDITION, NEW YOK, 2009.p219-221.

Federal National Mortgage Association, Annual report pursuant, Washington Dc, 2014 ,p1.

حائز الرهن الذي تم تسنيد قرضه لا يحصل على مدفوعاته في مواعيده، فان مشتري سندات الرهن هم الذين يخسرون وليس البنك الذي اصدر القرض، وقد ادى التسنيد إلى تمكين البنوك من إخراج كثير من القروض بعيداً عن ميزانيتها، وهو ما يعني عدم الاضطرار إلى الاحتفاظ بمبلغ رأسمالية كاحتياطات للوفاء بمتطلبات التنظيم والرقابة، وهكذا نمت صناديق الظل المصرفي بنسب ضخمة وظلت إلى حد كبير بعيدة عن دائرة أشرف الرقابة المصرفية (جون كاسيدي، 2013، ص 337-339).

واتسعت دائرة التعامل في الأصول المالية من أسهم وسندات ومشتقاتها وادوات مُسندة جديدة، ودخلت مجموعات من المدخرين صغاراً وكباراً أسواق المال والبورصات العالمية، وفي ظل العولمة المالية ارتفعت كتلة الأموال والمدخرات جرياً وراء التكاثر المالي المنفصل تماماً عن عمليات التراكم الإنتاجي والذي أصبح من السمات المميزة للنظام الرأسمالي في ظل صعود "رأس المال المالي" وانتشار شركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار والمخاطرة (محمد عبد الفضيل، 2009، ص 114). وهكذا اتسع نشاط تلك الشركات وكان شغلها الشاغل الإتجار في المخاطر عن طريق المشتقات المالية والمبتكرات المالية الحديثة، وارتفع حجم المعاملات بشكل كبير من نحو 292 مليار دولار أمريكي عام 1990 إلى نحو 850 مليار عام 1994 (محمد عبد الفضيل، 2009، ص 115)

كان عقد التسعينات هو عقد (المشتقات-السندات)، ففي عام 1994 أعلنت مؤسسة أورانج كاونتي Orange County إفلاسها بعد أن قام أمين خزنتها نيك ليسون بأخذ مجموع استثماراتها الذي كان يبلغ 7.6 مليار دولار واقترض على أساسه أموالاً أكثر من منشآت وول ستريت، وقام باستثمارها في بعض السندات المشتقة المسماة Inverse Floaters، وبعد سنة واحدة أدت عمليات الرهان الخاطئة إلى انهيار بنك بارنجز بانك، وفي عام 1998 تطلب الامر مساندة صندوق التحوط المعروف باسم إدارة رؤوس الأموال طويلة الاجل "LTCM" Long – Term Capital Management والذي كان أحد كبار اللاعبين في أسواق المشتقات المالية (جون كاسيدي، 2013، ص 361-362)، وأخذت المضاربات تسير بسرعة جنونية والنشاط يجري بشكل واسع ومحموم حتى غرق صندوق التحوط "LTCM" والتي كانت يتعامل في حدود 200 مليار دولار أمريكي وأصبح على حافة الإفلاس، وأدى انهياره اضطرابات واسعة في أسواق المال العالمية، وكان بمثابة إنذار مبكر يشير إلى أوضاع تلك الشركات ومخاطرها مع التوسع في الاتجار بالمشتقات المالية (محمد عبد الشفيق عيسى، 2009، ص 131)

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، واجه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كساد نسبي عانى منه الاقتصاد الأمريكي، وازداد عمقاً بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، إذ قام البنك بتخفيض سعر الفائدة من أجل تشجيع الاستهلاك والاستثمار المنكمش أساساً لضمان ألا يستمر الانكماش ولكن ظل الاستهلاك والاستثمار راکداً وبطيئاً وهو ما أدى إلى إسراع الاحتياطي الفيدرالي إلى تخفيض سعر الاقراض بين البنوك بنصف نقطة ليبلغ 1.25% في عام 2002 (سامح نجيب، 2008، ص 15). الا ان خفض الفائدة نجح في إحلال فقاعة الإسكان محل فقاعة التكنولوجيا.

أصبح الاقتراض السهل عنوان تلك المرحلة، وتسابقت البنوك والصناديق التمويلية للاستفادة من تلك الأموال السهلة، وكانت هناك تسهيلات غير مسبوقه بسبب فقدان الرقابة والضوابط وتوفر السيولة العالية نتيجة لتخفيض سعر الفائدة (ثريا الخرجي، 2009، ص 15).

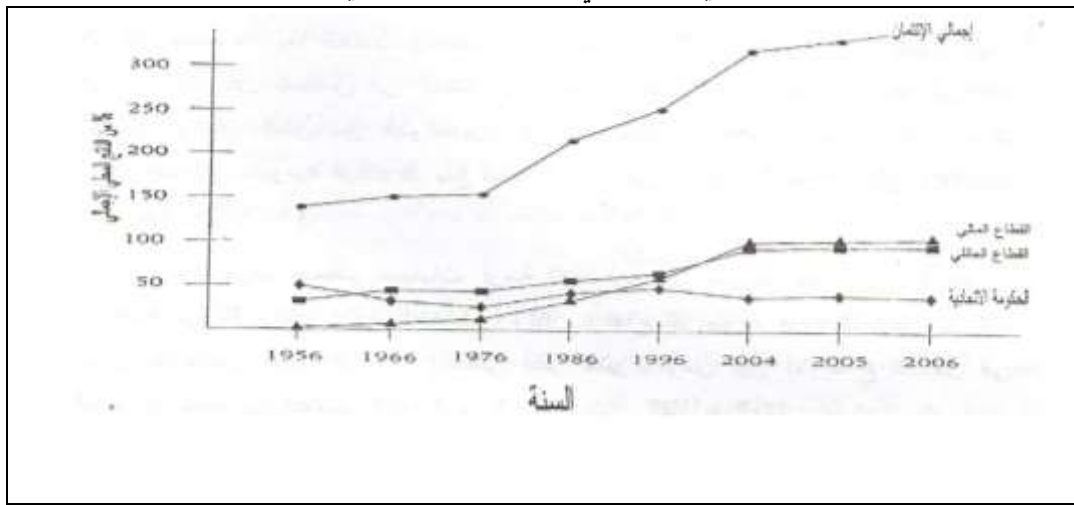
وفي سنوات النمو الناجم عن الأموال الزهيدة التكاليف لم تبتكر وول ستريت منتجات مالية للرهن العقاري جيدة تتسم بانخفاض تكاليف المعاملات وتدني أسعار الفائدة، تساعد الناس في إدارة مخاطر ملكية السكن في حال انخفضت قيمة مساكنهم او فقد المقترضون وظائفهم، بل ذهبت الأسواق المالية الأمريكية الى انشاء منتجات رهن ذات تكاليف

تعاملات مرتفعة وأسعار فائدة متغيرة ودفعات يمكن ان ترتفع فجأة لا تتمتع بالحماية من مخاطر انخفاض قيمة السكن او فقدان العمل (جوزيف ستغليتز، 2011، ص31).

وشهدت السنوات من نهاية عام 2002 وبداية 2006 توسعاً غير مسبوق في القروض العامة، يقابله تساهل غير محدود في شروط الائتمان، وارتفع إجمالي الدين القائم في الولايات المتحدة الامريكية من 31.84 تريليون دولار إلى 45.32 تريليون دولار اي بنسبة 42.3%، كان القطاع العائلي مسؤولاً عن نحو الثلث (4.4 تريليون دولار)، وخلال المدة نفسها ارتفعت مديونية القطاع المالي من نحو 1.1 تريليون دولار إلى نحو 14.3 تريليون، ومن ثم وصلت إلى 16 تريليون مع نهاية عام 2007، وبذلك اصبحت ديون القطاع المالي تمثل جبالاً نسبته 117% من الناتج المحلي الإجمالي (جون كاسيدي، 2013، ص 350-353) يوضح الشكل البياني الاتي ذلك.

شكل (1)

تطور مستويات الدين في الولايات المتحدة الامريكية للمدة 1956-2006



المصدر: جون كاسيدي، كيف تفشل الاسواق: منطق المصائب الاقتصادية، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص352.

وأخذت القروض بصفة عامة وقروض الرهن العقاري بصفة خاصة تنمو بمعدلات كبيرة جداً عاماً بعد آخر، وارتفعت أسعار العقارات بما يقارب 124% خلال المدة 1997-2006، مما حفز الكثيرين لتمويل شراء المنازل، وارتفع معدل التملك السكني من 64% عام 1996 إلى 69.2% عام 2004 (فريد كورتل، 2009، ص10-11). ويوضح الشكل البياني الآتي تطور اسعار المساكن للمدة 1890-2008

شكل (2)

تطور اسعار المساكن وتكلفة البناء واسعار الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية للمدة 1890-2008



المصدر: جون كاسيدي، كيف نقشل الاسواق: منطق المصائب الاقتصادية، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص375.

يتضح من الشكل (2) خلال المدة بين الربع الرابع من عام 1996 والربع الرابع من عام 2006 ارتفع متوسط اسعار المساكن في الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 129%، وفيما بين 1997-2002 ارتفع اجمالي قيمة العقارات المملوكة للعائلات الامريكية من 8.8 تريليون إلى 14.5 تريليون، ومن ثم ارتفعت خلال السنوات الاربع التالية إلى نحو 21.9 تريليون دولار (جون كاسيدي، 2003، ص375).

ونتيجة لهذا الارتفاع الكبير في أسعار المنازل والعقارات، كانت هناك فقاعة أعقبها دمار، وقد لقيت الفقاعة دعماً من القروض المصرفية المعدومة المضمونة بأصول ضخمت الفقاعة قيمتها، وسمحت الابتكارات الجديدة للمصارف بإخفاء الكثير من ديونها المعدومة وابعادها عن ميزانيتها العمومية، وزيادة نسبة القروض الفعلية مما زاد من حجم الفقاعة والفوضى العامة التي أحدثها انفجارها، وكانت الأدوات الجديدة (مقايضة القروض التي تأخر سدادها والتي زُعم ان المراد بها إدارة المخاطر لكنها مصممة في الواقع لخداع الجهات الرقابية وبالشكل الذي ضخم المخاطر (جوزيف ستغليتز، 2011، ص15). واعتقد الكثير إن أنموذج جديد للأسواق المالية قد ظهر، ومن ثم أصبح الاستثمار في أصول أكثر خطورة هو القاعدة، مع فهم قليل للمخاطر وعدم كفاية رأس المال اللازم لدعمها، وأصبح الاتجاه السائد لدى البنوك الأمريكية زيادة الإقراض الخطر نظراً لارتفاع العائد (لورا كودرس، 2008، ص9).

ويشير تقرير بنك التسويات الدولية إلى إن البنوك التجارية أفرطت في إقراض قطاع العقارات، إذ تضاعفت خلال الخمس سنوات الأخيرة قبل عام 2006 ليصل إلى 14% من إجمالي أصول البنوك (السيد احمد عبد الخالق، 2009، ص13-15).

لقد كان مبرر هذا الإقراض الخطير هو الارتفاع الحاد في أسعار العقارات والمنازل، فضلاً عن إن عملية تحويل قروض البيوت إلى أوراق مالية قد سبب مشكلة تكون إن الأوراق المالية التي تساندها الرهونات التي أصدرتها (وول ستريت) كانت لها قروض مغايرة، مما جعل تكلفة المعلومات والإبقاء على الثقة أعلى بكثير، ولم يقم المستثمرين بما يكفي لتعويض عبء المعلومات (راندل دود، بول ميلز، 2008، ص15).

وفي عام 2005 بدأت معدلات تأخر الدين *Delinquency* "وعدم السداد في ازدياد مستمر، ولم تكن هنالك استجابة من السوق لهذا الحدث، وبدأ الهامش يزداد وتعقدت المسألة حينما قررت عدد من صناديق الاستثمار أن تجمد فك الرهونات بحجة عجزها عن تقييم أسواقها، وحدث انهيار لأسواق المنتجات المهيكلة والمستندة على الرهونات، وانسحب

عدد كبير من المستثمرين من سوق الأوراق المالية المستند على أصول مالية غير عالية الضمان، وانتشر الذعر في الأسواق المالية (السيد احمد عبد الخالق، 2009، ص13-14).

وفي بداية عام 2007 تراكمت جبال من الديون المبنية على الرهونات المستندة إلى قروض واستمرت الضغوط المالية حتى نهاية العام، إذ بلغت قيمة العقود نهاية عام 2007 ما يقدر بنحو 600 ألف مليار دولار أي 11 ضعف إجمالي الناتج العالمي (السيد احمد عبد الخالق، 2009، ص16).

وبدأت بوادر الأزمة تظهر عندما دخل بنك الاستثمار الأمريكي بير ستيرنز Bear Stearns في مشاكل مالية صعبة بسرعة كبيرة وبدأت تنهار الثقة، ومن ثم هبطت السوق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة بلغت 45%، توالى بعد ذلك الانهيارات والخسائر في البنوك، إذ هبطت قيمة أسهم مؤسسة فان ماي وفريدي ماك بـ 85% بعد أشهر قليلة من أزمة بنك بير ستيرنز، وبعد عدة أيام أعلن البنك الفيدرالي تدخله لإنقاذ واحدة من كبريات شركات التأمين في العالم وهي American Insurance Group ثم تحولت شركة Clod man Sachs And Morgan Stanly بعد موافقة البنك الفيدرالي إلى بنك تجاري، وقد قدرت الخسائر بسبب تلك الأحداث بنحو 500 مليار دولار (محمود عبد الحفيظ المغنوب، 2009، ص9).

استمرت الأزمة والعاصفة لم تهدأ وبدأت العدوى تصيب عدد من المؤسسات الأخرى وتواصل اقتلاع المؤسسات المالية الكبرى، إذ خسر بنك "واشنطن ميوترال" 27% من قيمة أسهمه وهبطت قيمة أسهم جنرال ليكترك بنسبة 8%، وتراجعت أسهم سيتي جروب أكبر بنوك أمريكا بنسبة 15% ليصل سعر السهم إلى 15.24 دولار في أقل مستوى له منذ عام 2002، وتلاه بنك "أوف أمريكا" بنسبة 21% ليصل إلى 26.55 دولار وهو الأقل منذ عام 1982 وخسرت أسهم "أمريكان اكسبريس" أكبر شركات بطاقات الائتمان 8.9% من قيمتها ليصل سعر الواحد منها إلى 35 دولاراً، كما هبطت أسهم غولدن ساكس بنسبة 12% وتراجعت أسهم جي بي مورغان تشيس آند كومباني بنسبة 15% وتراجعت أسهم مورغان ستانلي أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية بنسبة 14% (حازم البيلاوي، 2009، ص34-35).

صرف اغراء الأرباح السهلة الناجمة عن تكاليف التعاملات العديد من المصارف الكبيرة عن وظيفتهما الرئيسيتين للنظام المالي والمتمثلتين في (توفير الية دفع تتسم بالكفاءة يسهل بموجبها المعاملات، فضلاً عن تقييم المخاطر وإدارتها وتقديم القروض) ولم يركز على تقديم القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أساس استحداث الوظائف، بل ركزت على تعزيز التسنيد أو التوريق وبخاصة في سوق الرهن، وقد غدى ذلك مباركة وكالات التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات المالية، وتورطت المصارف في المقامرة بصورة مباشرة، وقد ظننت انها نقلت المخاطر البيغضة التي استحدثتها الى الآخرين، وعندما انهارت الأسواق تبين انها أخذت على حين غرة (جوزيف ستغليتز، 2011، ص33).

لقد سقط الاقتصاد الأمريكي، وأسقط معه الاقتصاد العالمي برمته، وكانت تلك الأزمة مأساة غير ضرورية ولا مبرر لها، عاش ألمها كل الاقتصاد العالمي، فتدهورت معدلات النمو الاقتصادي العالمي، ودخل الاقتصاد في ركود وكساد عميقين، وخسر الملايين من الناس وظائفهم، وسقط الكثير منهم في براثن الفقر، وهي أسوء انتكاسة شهدتها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد العظيم. وقد كشفت هذه الأزمة عن عيوب كبيرة وجوهية في النظام الرأسمالي وفي الأسواق المالية العالمية، فضلاً عن إنها كشفت عن مخاطر العولمة والتحرر والانفتاح بدون ضوابط ورقابة.

وفي هذا الاطار، أوضح بول كروجمان الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد إن هذه الأزمة المالية لا تشبه أي مما شهدناه من قبل، فقد حدثت فقاعة متفجرة في العقارات تحمل شبيهاً بما جرى في اليابان في عقد التسعينات، وموجة حالات تهاافت على المصارف مماثلة لهجمات التهاافت على سحب الودائع التي حدثت في أوائل الثلاثينات، وكان هناك فخ سيولة في الولايات المتحدة يشبه فخ السيولة في اليابان، فضلاً عن اضطراب حركة تدفقات الرأسمالية الدولية وموجة من الأزمات النقدية وهي تشبه ما حصل لدول النمرور الآسيوية في أواخر التسعينات (بول كروجمان، 2010، ص174-175).

• مراحل الازمة المالية:

مرت الازمة المالية بمراحل عدة سواء على مستوى الاقتصادات المتقدمة او الاقتصادات الناشئة وحتى الاقتصادات النامية، اذ خلقت ضعفاً مالياً كبيراً واطهرت حالة من عدم التأكد واللا يقين حول حجم الخسائر، وسجلت البنوك خسائر تراكمية كبيرة، وأعلن بنك ليمان برانرز افلاسه، وحدثت ازمة سيولة كبيرة، وانخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية الى مستويات متدنية جداً، فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي وتراجع أداء الاقتصاد العالمي، وقد حاولت الاقتصادات الدول المتقدمة والناشئة اتخاذ سلسلة من الإجراءات لمواجهة الازمة، ويوضح الجدول الاتي المراحل التي مرت بها الازمة وأوضاع الاقتصاد الكلي واستجابة السياسات في الدول المتقدمة والناشئة.

جدول (1)

مراحل الازمة المالية العالمية وظروف الاقتصاد الكلي واستجابة السياسات في الدول الصناعية والأسواق الناشئة

مراحل الازمة	اوضاع الاسواق	الاقتصادات الصناعية		الاقتصادات والاسواق الناشئة	
		ظروف الاقتصاد الكلي	استجابة السياسات	ظروف الاقتصاد الكلي	استجابة السياسات
بداية شهر مارس 2008 (بداية الازمة)	خلقت قروض الرهن العقاري ضغطاً مالياً وحالة من عدم التأكد حول حجم الخسائر. وبدأت الازمة عندما عانت اسواق ما بين البنوك في شهر اب من عام 2007 وخلقت موجات من حالات عدم التأكد واليقين	ضعف النمو الاقتصادي	تخفيض اسعار الفائدة لمواجهة شح السيولة وتوفير النقود في الاسواق	نمو قوي مع ارتفاع في مستويات التضخم بنسب اعلى من التضخم المستهدف	ارتفاع اسعار الفائدة لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة
وسط شهر مارس الى وسط سبتمبر 2008 (اتجاه بنك ليمان برنزر نحو الافلاس)	سجل البنك خسائر تراكمية، وانخفضت اسعار الاصول المالية، وادى الى تأثر اغلب الدول، وحدثت ازمة سيولة كشفت عن عدم القدرة عن الايفاء بالالتزامات وزيادة الضغوط المالية على المؤسسات المالية والبنوك	انخفاض اسعار النفط بعد شهر اب من عام 2008	بدأت الدول بضخ السيولة في الاسواق	انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بعد الشهر السادس من عام 2008، وضعف التجارة الخارجية لاسيما في دول وسط اوربا	البقاء على اسعار الفائدة المرتفعة لمواجهة التضخم المرتفع
منتصف الشهر التاسع من 2008 الى أواخر شهر الحادي عشر فقدان الثقة في الاقتصاد العالمي)	افلاس بنك ليمان برانرز، وتراجع في مؤشرات الاسواق المالية، وفقدان الثقة اثر على اوضاع الاقتصاد العالمي برمته	انخفاض في حجم التمويل وتراجع الثقة وانخفضت التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي	قيام الحكومات بضمان الودائع المصرفية لدى البنوك	انهيار الثقة مع انخفاض قيمة العملات، وتشديد اوضاع المالية العامة	حقن المزيد من السيولة في الاسواق، وتخفيض اسعار الفائدة
نهاية اكتوبر 2008 الى منتصف مارس 2009 (تراجع الاقتصاد العالمي)	انتابت الاسواق حالات واسعة من التقلبات وبدأت الحكومات بالتدخل وانخفض الائتمان المصرفي	تراجع الانفاق وانخفاض تجارة السلع والخدمات وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض التضخم في بعض الدول	انخفاض سعر الفائدة ليصل ال الصفر، فضلاً عن انخفاض مستويات السيولة للمؤسسات المالية	انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بشكل حاد في الربع الرابع من عام 2008، وانخفاض في حجم التدفقات المالية	استمرار الحكومات في تقديم المحفزات المالية في بعض اقتصادات الدول الناشئة
منتصف الشهر الثالث من عام 2009 (انخفاض عميق وخسائر سريعة وكبيرة)	اعادة تغطية اسعار الاصول المالية، اختلال في مؤشرات الاسواق المالية، وحاولت الدول اعادة الثقة للنظام العالمي لوقف استمرار الكساد والانخفاض	استمرار انخفاض الانتاج والاستهلاك جدا	البقاء على اسعار الفائدة منخفضة جدا	استقرار في اسعار الصرف في بعض الاقتصادات الناشئة	استمرار تقديم الدعم الحكومي والرسمي لتمويل الاسواق

المصدر:

2- أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو...

ما ان بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى تدريجياً من تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت من قلب النظام الرأسمالي المعولم والتي اسقطت الاقتصاد العالمي برمته في فخ الركود الممتد وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، حتى بدأت تلوح في الأفق أزمة جديدة انطلقت هذه المرة من الاتحاد الأوروبي وتحديداً من اليونان لتتبعها دول أخرى بسبب ارتفاع نسب المديونية والتأخر في سداد الديون، لتعلن في النهاية اليونان افلاسها وعدم قدرتها على سداد الديون.

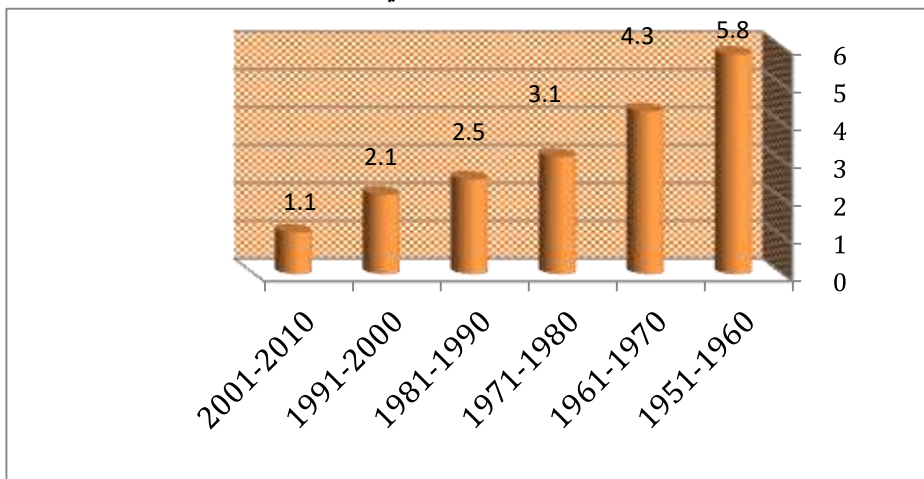
لقد أدى التوسع في قائمة الدول الأوروبية التي انضمت للاتحاد الأوروبي الى توسع اقتصادي مفرط وتدفق كبير لرؤوس الأموال إلى داخل الاتحاد. وهكذا أصبح الاقتصاد الأوروبي يمثل قوة اقتصادية كبيرة وله ارتباطات وتشابكات قوية مع باقي اقتصادات العالم.

وأصبح الاتحاد الأوروبي محركاً اقتصادياً لأكثر من 500 مليون نسمة ينتجون نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتضاعفت التجارة داخل السوق الموحدة إلى نحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي على مدار العقدين الماضيين، مما أتاح للمستهلكين والشركات خيارات أكبر، وأوجد الملايين من فرص العمل، وأضافت العملة الموحدة بُعداً جديداً هو بُعد (السوق الواحدة والنقود الواحدة) واصبح اليورو عملة أساسية من عملات الاحتياطي، ونشأت مؤسسات جديدة وبدأت آليات عمل جديدة (كريستين لاغارد، 2016، ص2).

وقد عاشت دول الاتحاد الأوروبي تحولاً كبيراً، وكان عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي يُسمى بالعصر الذهبي، وكانت معدلات النمو الاقتصادي تتراوح بين 5.8% إلى 4.3% في المتوسط. إلا إن ضعف النمو الاقتصادي بدأ يتضح ومنذ مدة طويلة قبل وقوع الأزمة حتى وصل معدل النمو الاقتصادي إلى ما يقارب 1.1% خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرون، وتحول التفاؤل في ازدهار اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي إلى مخاوف من كساد طويل الأجل.

شكل (3)

معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو



المصدر:

- Marek Louzek, Eurozone Crisis, PRAGUE Economic Papers Volume 24, Number 1, 2015, p90.

وقد أصبح تباطؤ النمو هو القاعدة الرئيسة وليس الاستثناء، وقد أثر ذلك بشكل كبير في الإنتاجية، فضلاً عن إن استمرار انخفاض معدلات النمو هدد وبشكل كبير القدرة على تحمل الدين العام والخاص. لم تكن توقعات النمو في الأجل القصير لكل من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإنتاجية جيدة، إذ تشير الإحصاءات إلى حدوث تراجع ملحوظ في اتجاهات نمو الإنتاجية، فالنمو في الإنتاجية يُعد عنصراً مهماً لزيادة نصيب الفرد من الناتج، فبعدما كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل ما يقارب 4.9% خلال المدة 1973-1950، انخفض ليصل إلى 1.5% خلال المدة 1995-2007، ليبلغ نحو 0.8% خلال 2014-2023، وذلك بسبب موروثات الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرون (نيوكلاس كرافتس، 2017، ص3).

إلى جانب ضعف معدلات النمو وضعف نمو الإنتاجية وانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ارتفع الدين العام في اغلب الاقتصادات المتقدمة حتى بلغ أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية، فقد بلغت في بعض الدول الأوروبية المسماة دول الهامش الأوربي (اليونان، وإيطاليا، البرتغال، إيرلندا وغيرها) ما يزيد عن 100%، مما أدى إلى زيادة المخاوف بشكل ملحوظ حول مدى استمرارية أوضاع المالية العامة واستمرار عجز الموازنة والالتزامات المستقبلية والاحتمالية المرتفعة جراء ضغوط الإنفاق المرتبطة بشيخوخة السكان وضعف القطاعات المالية (جون سايمون، اندريا بيسكاتوري، داميانوساندري، 2012، ص2).

1- الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو.

في عام 1999 اتفقت أحد عشر دولة على توحيد عملتها في عملة واحدة، وقد تحقق ذلك وفق معاهدة ماستريخت Maastricht والتي بموجبها تم انشاء الاتحاد الأوربي. وقد نصت هذه المعاهدة على ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير سميت (معايير التقارب) والتي تتضمن ان لا يتجاوز العجز في الموازنة العامة لأي بلد نسبة 3%، وان لا يتجاوز حجم الديون نسبة 60%، الى جانب ضرورة ضبط مستويات التضخم عند حدود معينة والمحافظة على استقرار أسعار الصرف.

وعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدتها منطقة اليورو وانعكاس ذلك على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أسواق المال العالمية، الا ان الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها ان بعض الدول الأوروبية الهامشية مثل (اليونان، البرتغال، اسبانيا، إيطاليا) كانت تعاني من عجزات كبيرة وديون عالية، وسياسات مالية متهورة، أدت الى تقادم الديون السيادية وأسهمت في سقوط منطقة اليورو بأزمة كادت ان تؤدي الى انهيار وتفكك الاتحاد الأوربي بالكامل. فاليونان مثلاً (الدولة الأولى التي انطلقت منها شرارة أزمة الديون) قد مارست الخداع والاباطيل وبمساعدة من بعض المؤسسات المالية الدولية من أجل الانضمام الى عضوية الاتحاد الأوربي لكونها لم تلبي معايير الانضمام وكان بلد مثقل بالديون ويعاني من عجز كبير في الموازنة العامة. فبعد دخول اليورو كعملة موحدة تأتي بعد الدولار من حيث الأهمية والتداول شهدت أسواق المال الأوروبية تطورات كبيرة فتكاملت أسواق الائتمان التي كانت مجزأة وشهدت العوائد على السندات الحكومية تقارباً وانخفض التشتت في معدلات أسعار الفائدة طويلة الاجل.

جدول (2)

معدلات أسعار الفائدة طويلة الاجل لبعض دول منطقة اليورو للمدة 1996-2012 (%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	1996	
2.5	3.3	3.1	3.7	4.2	4.3	3.8	3.4	4.1	4.1	4.9	4.9	5.4	4.6	4.6	5.6	6.3	فرنسا
1.5	2.6	2.7	3.2	4.0	4.2	3.8	3.4	4.0	4.1	4.8	4.8	5.3	4.5	4.6	5.7	6.2	المانيا
22.5	15.8	9.1	5.2	4.8	4.5	4.1	3.6	4.3	4.3	5.1	5.3	6.1	6.3	8.5	--	---	اليونان
6.0	9.6	6.0	5.2	4.6	4.3	3.8	3.3	4.1	4.1	5.0	5.0	5.5	4.8	4.8	6.3	7.3	ايرلندا
5.5	5.4	4.0	4.3	4.7	4.5	4.1	3.6	4.3	4.3	5.0	5.2	5.6	4.7	4.9	6.9	9.4	إيطاليا
10.6	10.2	5.4	4.2	4.5	4.4	3.9	3.4	4.1	4.2	5.0	5.2	5.6	4.8	4.9	6.4	8.6	البرتغال
5.9	5.4	4.3	4.0	4.3	4.3	3.8	3.4	4.1	4.1	5.0	5.1	5.5	4.7	4.8	6.4	8.7	اسبانيا
3.1	4.3	3.8	4.0	4.4	3.4	3.9	3.4	4.1	4.2	4.9	5.0	5.4	4.7	4.7	6.0	7.2	منطقة اليورو

المصدر:

- Eurostat, database, متوفر على الرابط

http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=irt_lt_mcb_y_d&lang=en

يتضح من الجدول (2)، ان هناك تقارباً كبيراً في أسعار الفائدة طويلة الاجل والتي لم تتجاوز حاجز الـ 5% خلال المدة 2008-2000 مما انعكس على استقرار الأسعار وعلى أداء السياسة النقدية في منطقة اليورو. وقد أدت زيادة المنافسة وتطبيق المعايير المشتركة وخفض تكاليف المعاملات الناجمة عن توحيد العملة الى تضيق الهامش على السندات الحكومية وانتجت تقارباً كبيراً في معدلات أسعار الفائدة واتسعت أسواق السيولة العابرة للحدود مدفوعةً بنظام المستهدف Target System وهو نظام عابر للحدود يساعد في تنفيذ السياسات النقدية وزيادة كفاءة المدفوعات العابرة للحدود والحد من المخاطر النظامية والمساهمة في تكامل واستقرار أسواق المال (الطاهر الزيتوني، 2015، ص 108). وقد ترتب على ذلك حدوث طفرة نمو كبيرة في أسواق الائتمان المصرفي أسهمت فيها المنتجات والابتكارات المالية الحديثة (كالتوريق وغيرها) ليصل الائتمان المصرفي الى مستويات غير مسبوقة.

جدول (3)

نمو الائتمان المصرفي في بعض دول منطقة اليورو للمدة 2000-2010 (%)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.0	0.4-	1.0	16.0	23.0	30.0	24.5	13.5	12.0	18.0	20.0	ايرلندا
3.0	3.8	12.5	19.2	20.3	23.0	14.1	14.9	10.1	12.3	12.0	اسبانيا
23.9	0.0	6.2	11.7	10.6	17.5	9.5	4.0	7.1	---	---	اليونان
12.0	4.0	4.6	19.8	8.1	7.4	5.0	9.0	3.9	5.7	8.9	ايطاليا
10.0	7.5	8.7	12.0	12.6	7.0	5.0	2.8	5.0	13.1	24.0	البرتغال

المصدر: Eurostat, database, متوفر على الرابط <https://ec.europa.eu/eurostat/data/database>

اذ يتضح عن طريق الجدول (3)، ان نمو الائتمان المصرفي وصل الى اعلى مستوياته لبعض الدول الأوروبية في عام 2006، اذ بلغ نحو 23% في ايرلندا و23% في اسبانيا، في حين كانت النسبة 12.6% و8.1% في البرتغال واسبانيا على الترتيب. وقد تركزت طفرة النمو الائتماني في القطاع العقاري كما موضحة في الجدول الآتي.

جدول (4)

مؤشر أسعار العقارات لبعض دول منطقة اليورو

البرتغال	ايطاليا	اليونان	اسبانيا	ايرلندا	اليورو 17 دولة	
100	100	100	100	100	100	2000
105	106	114	110	112	105	2001
106	118	130	127	120	112	2002
107	126	137	150	137	119	2003
108	133	140	176	153	128	2004
110	144	156	200	164	137	2005
113	152	176	221	186	146	2006
114	159	187	234	185	152	2007
119	164	190	235	168	155	2008
119	163	183	218	145	150	2009
121	161	174	209	123	152	2010
121	162	165	198	--	153	2011
118	158	146	180	--	151	2012

المصدر: Eurostat, database, متوفر على الرابط <https://ec.europa.eu/eurostat/data/database>

ومع اندلاع الازمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية مع نهاية عام 2007 شهدت منطقة اليورو اضطرابات كبيرة، وقد أدى ذلك الى حدوث حالة من الهلع والارتباك في الأسواق المالية العالمية. وفي هذا السياق، سجلت المؤشرات الأوروبية خسائر هي الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2007-2008، ففي ألمانيا انخفض مؤشر "داكس" بنسبة 14.7% في عام 2011، كما انخفض مؤشر "كالك40" الفرنسي بنسبة 17%، وسجل مؤشر "فوتسي 100" في المملكة المتحدة انخفاضاً بنسبة 5.6%، كما تراجع مؤشر كل من بورصة هونج كونج بنسبة 20%، وبورصة طوكيو Nikkei225 بنسبة 17.3% (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون، 2012، ص14).

جدول (5)

تطور أداء مؤشر بعض الأسواق المالية العالمية للمدة 2010-2015

السوق	المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المملكة المتحدة	FTSE100	6013	5572	5897	6749	6566	6242
فرنسا	CAC40	3900	3136	3641	4295	4245	4637
ألمانيا	DAX	5608	5898	7612	9552	9770	10743
طوكيو	Nikkei225	10398	8398	10395	16291	17451	19033
هونج كونج	Hong Seng	23436	20390	22657	23306	33905	21914
الولايات المتحدة الأمريكية	Dow Jones	11670	12880	13104	16577	17833	17425

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

من الجدول (5) يتضح إن المؤشر العام لبعض الأسواق المالية العالمية قد شهد انخفاضات ملموسة خلال عام 2011 على أثر تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وقد أدت وكالات التصنيف الائتماني دوراً بارزاً في هذا التراجع عندما قامت بتخفيض التصنيف الائتماني لمجموعة من الدول الأوروبية، الأمر الذي فاقم من حالة عدم اليقين في الأسواق المالية، فاضطربت وتراجعت بشكل حاد، وشهد عام 2014 تراجع المؤشر العام لكل من سوقي باريس ولندن، في حين تراجع المؤشر العام لكل من المملكة المتحدة وهونج كونج والولايات المتحدة الأمريكية عام 2015. وقد كانت الازمة المالية العالمية 2007-2008 تمثل الشرارة التي أدت الى تراجع كبير في أداء الاقتصادات الأوروبية لا سيما التي تعتمد على الديون كمحرك للنشاط الاقتصادي، فتصاعدت وتيرة الدين العام بشكل كبير، وارتفع العجز المالي لتصل الى مستويات خارج نطاق المسموح به بحسب ما نصت عليها اتفاقية ماستريخت.

جدول (6)

العجز المالي (%) والدين العام (%) من GDP خلال المدة (2010-2001)

العجز المالي (%) من GDP في بعض الدول الأوروبية								
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2002	2001	
6.0	6.3	2.0	0.7	1.4	2.5	2.6	1.9	منطقة اليورو (17 دولة)
3.3	3.0	0.1	0.3	1.6	3.3	3.7	2.8	ألمانيا
7.0	7.5	3.3	2.7	2.3	2.9	3.1	1.5	فرنسا
32.4	14.3	7.3	0.1	2.9	1.6	0.4	0.9	إيرلندا

10.5	15.4	9.8	6.4	5.7	5.2	4.8	4.5	اليونان
9.2	11.1	4.2	1.9	2.0	1.0	0.5	0.6	إسبانيا
4.6	5.4	2.7	1.5	3.4	4.3	2.9	3.1	إيطاليا
9.1	10.1	5.3	3.1	4.1	5.9	2.9	4.3	البرتغال
الدين العام (%) من GDP في بعض الدول الأوروبية								
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2002	2001	
85.1	79.3	69.9	66.2	68.4	70	67.9	68.1	منطقة اليورو (17 دولة)
83.2	73.5	66.3	64.9	67.6	68	60.4	58.8	ألمانيا
81.7	78.3	67.7	63.9	63.7	66.4	58.8	56.9	فرنسا
96.2	65.6	44.4	25.0	24.8	27.4	32.1	35.5	إيرلندا
142.8	127.1	110.7	105.4	106.1	100	101.7	103.7	اليونان
60.1	53.3	39.8	36.1	39.9	43	52.5	55.5	إسبانيا
119	116.1	106.3	103.6	106.6	105.9	105.7	108.8	إيطاليا
93.0	83.0	71.6	68.3	63.9	62.8	53.8	51.2	البرتغال

المصدر:

- RAnand, Glgupta, Ranjan Dash, The Euro Zone Crisis Its Dimensions and Implications, January 2012, p20.

وبعيداً عن استعراض أداء الدول فرادى، يتضح وعن طريق الجدول المعدلات المرتفعة لنسبة العجز في الميزانيات العمومية في دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة، فبعدما كان العجز المالي لمنطقة اليورو نحو 1.9% في عام 2001 ارتفع ليصل إلى ما يقارب 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. والحال ذاته ينطبق على الدين العام الذي وصل الى مستويات قياسية خلال المدة 2001-2010 اذ ارتفع من 68.1% في عام 2001 ليصل الى نحو 85.1% في 2010 وهو كمتوسط اعلى بكثير من النسبة المقررة في اتفاقية ماستريخت. لقد كان ارتفاع نسب المديونية وارتفاع العجز المالي أحد مسببات تقادم الازمة وزيادة حدتها. من جانب آخر، لم يكن إدارة المالية العامة لهذه الدول يسير بالشكل المطلوب، وكان أحد العوامل المسرعة لتقادم الازمة، اذ بلغ مستوى النفقات العامة نحو 30% من الناتج القومي، وهو ما يتجاوز القوانين المعمول بها في منطقة اليورو والتي تنص على ان لا يتعدى مستوى النفقات أكثر من 3% من الناتج القومي (عاطف لافي مرزوك، 2013، ص17-18). جدول (7)

الزيادة في النفقات الحكومية (%) من GDP للمدة 2005-2009

0.8	المانيا
3.7	ايطاليا
14.5	ايرلندا
7.5	اسبانيا
3.4	البرتغال
6.6	اليونان

المصدر: عاطف لافي مرزوك، تحليل للسنياريو العالمي وآثاره المتوقعة على بلدان الخليج، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة السابعة، العدد الواحد والعشرون، ص18.

وفي ظل هذا التراجع الكبير في أداء اقتصادات منطقة اليورو، وفي ظل الصعوبات والتحديات التي افرزتها الازمة في الولايات المتحدة الامريكية، فقد أدى ذلك الى تفاقم العجز في الحساب الجاري في بعض الدول الأوروبية نتيجة للنمو الكبير في الاستيرادات وانخفاض التحويلات، وتدهور مدفوعات الدخل.

جدول (8)

نسبة العجز في الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول منطقة اليورو خلال المدة 1998-2012 (%)

سوفالكا	النمسا	بلجيكا	هولندا	اسبانيا	البرتغال	ايطاليا	ايرلندا	اليونان	المانيا	فرنسا	
---	---	---	---	0.48-	6.37-	---	0.8	---	0.75-	---	1998
---	---	---	---	2.93-	8.15-	---	0.25	5.86-	1.29-	---	1999
---	---	---	---	3.96-	10.34-	---	0.36-	7.69-	1.73-	1.45	2000
---	---	---	---	3.94-	10.32-	---	0.64-	7.16-	0	1.76	2001
---	---	---	---	3.26-	8.23-	---	0.99-	6.2-	2	1.25	2002
---	1.68	3.42	5.54	3.51-	6.43-	---	0	6.53-	1.89	0.72	2003
10.39-	2.06	3.18	7.63	5.25-	8.33-	0.33-	0.58-	5.78-	4.66	0.54	2004
10.88-	2	1.97	7.4	7.35-	10.32-	0.88-	0.49-	7.43-	5.06	0.48-	2005
9.7-	2.8	1.86	9.34	8.96-	10.68-	1.5-	3.55-	11.39-	6.26	0.58-	2006
5.91-	3.51	1.62	6.72	10-	10.1-	1.28-	5.34-	14.61-	7.45	---	2007
6.24-	4.87	1.64-	4.29	9.62-	12.64-	2.85-	5.64-	14.92-	6.21	1.74-	2008
2.59-	2.71	0.64-	5.18	4.83-	10.92-	1.99-	2.32-	11.17-	5.96	1.33-	2009
3.72-	3.42	1.93	7.38	4.49-	10.58-	3.51-	1.13	10.13-	6.25	1.31-	2010
3.76-	1.64	1.12-	9.49	3.8-	7.02-	3.05-	1.23	9.89-	6.18	1.76-	2011
2.19	1.61	2.01-	9.43	1.12-	2.01-	0.38-	4.45	2.38-	7.02	2.19-	2012

المصدر: الطاهر الزيتوني، تطور ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو وانعكاساتها على الصادرات البترولية للدول الأعضاء، النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد الحادي والاربعون، العدد 152، ص 156-157.

يتضح عن طريق الجدول (8) ان هناك بعض الدول الاوروبية كالاليونان واسبانيا والبرتغال وإيطاليا وسلوفاكيا قد عانت عجز مزمن ومستمر في الحساب الجاري خلال المدة 1998-2012، فقد ارتفع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليونان من 5.86% في عام 1999 ليصل الى اعلى مستوياته في عام 2008 وبنسبة بلغت 14.92% في عام 2008 وكذلك الحال بالنسبة للبرتغال واسبانيا وإيطاليا.

بالمقابل حققت بعض الدول الاوربية مثل هولندا والنمسا وألمانيا باستثناء السنوات (1998-2000) بلجيكا ما خلا بعض السنوات.

ومن هنا، واجهت بعض الدول الأوروبية ولا سيما اليونان صعوبات كبيرة في الحصول على القروض من المؤسسات المالية، وأصبحت هذه المؤسسات أكثر تشككاً في قدرة هذه الدول على تسديد فوائد الدين، فانتشرت حالة من الذعر والهلع لدى المتعاملون في الأسواق المالية، وانتهى الأمر إلى إعلان اليونان عدم قدرتها على تسديد ديونها. وقد عانت اليونان من تبعات الأزمة، فارتفعت نسبة البطالة، وانخفضت تحويلات العاملين، وتراجعت إيرادات السياحة، فانخفضت القدرة التنافسية للاقتصاد اليوناني، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي. وتشير الدراسات إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بتسبب في حصول صعوبات كبيرة في المحافظة على معدلات الدين واستقرارها، فضلاً عن زيادة القروض المتعثرة وضعف البنوك.

ثالثاً: دور القطاع السياحي في الاقتصاد وانعكاس الازمات فيه.

تتضح الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي وبشكل متزايد عن طريق الآثار المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن الآثار المستحثة Induced Effect التي يمارسها في الاقتصاد، فالقطاع السياحي قطاع ديناميكي وعنصر رئيسي في توفير فرص العمل وزيادة الدخل القومي عبر توفير النقد الأجنبي، والتأثير في ميزان المدفوعات، ومن ثم تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

1- علاقة السياحة بالاقتصاد

على مدى ست عقود مضت توسعت السياحة بشكل لافت للنظر لتصبح واحدة من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم، وأصبحت في سلم الأولويات للعديد من الدول وباتت تشكل ميزة تنافسية لاقتصاديات الكثير من الدول، فالسياحة محرك ديناميكي للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وزيادة النقد الأجنبي وتحفز النشاط الاقتصادي وتعزيز أداء الاقتصاد الكلي.

وتتمثل الحجة الرئيسة في كون ان السياحة عامل مهم في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن طريق قياس لأهمية الاقتصادية للسياحة عن طريق الآثار المباشرة المتمثلة بالتأثير على الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات عن طريق الإيرادات الأجنبية نتيجة إنفاق السياح، وعلى توفير فرص العمل بوصفه قطاع كثيف العمالة، الى جانب الدور الذي تلعبه في إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع محلياً.

في حين تتمثل الآثار الغير مباشرة للقطاع السياحي بالمضاعف السياحي (مضاعف التشغيل، مضاعف الإيرادات، مضاعفات الدخل، مضاعف المبيعات، مضاعف المخرجات...الخ) والذي ينتج بسبب إنفاق السائح داخل البلد، وهذا الإنفاق يدور دورات عدة ويأثر أكبر، وهذه التأثيرات غير المباشرة هي ضعف التأثيرات المباشرة مما يدل على عمق الروابط مع القطاعات الأخرى.

والى جانب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة هناك التأثيرات المُحدثة او المستحثة والمتمثلة في استفادة القطاعات الأخرى المرتبطة والمتمثلة في استفادة القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحي. ويبين الجدول الاتي المكونات المختلفة لتأثيرات السياحة المباشرة وغير المباشرة والمستحثة على الاقتصاد.

جدول (9)

المكونات المختلفة لتأثيرات السياحة المباشرة وغير المباشرة والمستحثة على الاقتصاد

<ul style="list-style-type: none"> • خدمات الإقامة • خدمات المأكولات والمشروبات • تجارة التجزئة • خدمات النقل • الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية 	الصناعات	الاسهامة المباشرة للسياحة Direct Contribution of Tourism
<ul style="list-style-type: none"> • الإقامة • النقل • الترفيه • الجذب 	السلع	
<ul style="list-style-type: none"> • الإنفاق المحلي للمقيم • إنفاق سفر الأعمال المحلي • صادرات الزائرين • الإنفاق الحكومي على السياحة والسفر 	مصادر الانفاق	
<ul style="list-style-type: none"> • الإنفاق الاستثماري السياحي الخاص • الإنفاق الحكومي الكلي على السياحة • تأثير المشتريات من الموردين 	الاسهامة غير المباشرة للسياحة Indirect Contribution of Tourism	
<ul style="list-style-type: none"> • المواد الغذائية والمشروبات • الترفيه • الملابس • السكن • بضائع منزلية 	الاسهامة المستحثة للسياحة Induced Contribution of Tourism	

المصدر:

– Alberto F. Lemma, Overseas Development Institute, Tourism Impacts: Evidence of Impacts on employment, gender, income, EPS-PEAKS, 2014, p3.

وتشير تقارير المجلس العالمي للسياحة WTTC في عام 2016، إن السفر والسياحة ساهمت مباشرة بنحو 2.3 تريليون دولار أمريكي و109 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم، مع الأخذ آثاره غير المباشرة والمستحثة على نطاق أوسع، فالقطاع اسهم بـ 7.6 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي ودعم 292 مليون وظيفة في عام 2016. وهو ما يساوي 10.2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو 1 من كل 10 وظائف.

وقد نمت اسهامة السفر والسياحة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1 % في عام 2016 وكان هذا أسرع من الاقتصاد العالمي ككل الذي نما بنسبة 2.5 %، مما يعني أنه على مدى ست سنوات متتالية فإن قطاع السفر والسياحة لديه تفوق على الاقتصاد العالمي.

وقد زادت الاسهامة المباشرة للسياحة والسفر في التوظيف بنسبة 1.8% في عام 2016 يعني أن ما يقرب من 2 مليون وظيفة إضافية تم توليدها بشكل مباشر لدى القطاع، وما مجموعه ما يقارب 6 مليون وظيفة جديدة تنشأ نتيجة لذلك من مجموع الأنشطة المباشرة وغير المباشرة والناشئة. هذا يعني أن ما يقرب من 1 من 5 من جميع الوظائف الجديدة التي تم إنشاؤها في عام 2016 كانت مرتبطة بالسفر والسياحة.

بالإضافة إلى تجاوز النمو الاقتصادي العالمي، والسفر والسياحة القطاع تفوق أيضا العديد من القطاعات الاقتصادية العالمية الرئيسية في عام 2016. على وجه التحديد، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة والسفر أقوى من النمو المسجل في الخدمات المالية والتجارية، التصنيع والخدمات العامة والتجزئة والتوزيع والنقل القطاعات، ولكن كان أبطأ بشكل هامشي من نمو الاتصالات. من المتوقع أن تنمو الاسهامة المباشرة للسياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي في متوسط 3.9 % سنويا على مدى السنوات العشر القادمة. وبحلول عام 2027، من المتوقع أن يدعم السفر والسياحة أكثر من 380 مليون وظيفة على الصعيد العالمي، وهو ما يعادل 1 في 9 من جميع الوظائف في العالم والقطاع، ومن المتوقع أن تسهم بنحو 23% من إجمالي صافي خلق فرص العمل على مستوى العالم خلال العقد المقبل. كما من المتوقع أن يمثل إجمالي الناتج المحلي للسياحة والسياحة نحو 11.4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وصادرات السياح بنحو 7.1 % من إجمالي الصادرات العالمية.

جدول (10)

عدد السياح وحجم الإيرادات دوليا للمدة 1950-2016

السنة	عدد السياح (مليون سائح)	حجم الإيرادات (مليار دولار)
1950	25.3	2.1
1960	69.3	6.9
1970	165.8	17.9
1980	277.6	104.5
1990	438.4	265.1
2000	684	477
2010	940	927
2016	1235	1220

المصدر:

- السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، منظمة المؤتمر الإسلامي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، 2010، ص 30-31.

- World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, اعداد مختلفة

وعلى مدى ست عقود مضت أبرز نشاط القطاع السياحي نمواً مستداماً ومتواصلًا (باستثناء بعض السنوات) وترك أثراً اقتصادياً قوياً على الاقتصاد العالمي بوصفه قطاعاً مولداً للنقد الأجنبي وموفراً لفرص العمل (قطاع كثيف العمالة) وعاملاً اسهم في عملية التنمية الاقتصادية ناهيك عن الآثار الاجتماعية والثقافية التي يعكسها، وبحسب البيانات التي تصدرها منظمة السياحة العالمية "WTO" World Tourism Organization ومجلس السياحة العالمي WWTC والبنك الدولي، فقد ارتفع عدد السياح على المستوى الدولي من 25.3 مليون سائح في 1950 لتصل الى نحو 1235 مليون سائح في عام 2016 وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو 10% خلال المدة 1950-2016، كما ارتفعت الإيرادات السياحية من 2.1 مليار دولار لتصل الى ما يقارب 1220 مليار دولار في عام 2016 وبمتوسط معدل نمو بلغ تقريباً 14% خلال المدة 1950-2016، لتجاوز بذلك معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

2- انعكاس الأزمات على أداء القطاع السياحي...

على طوال ست عقود مضت شهدت السياحة نمواً متواصلًا لتصبح واحدة من أكبر وأسرع القطاعات نمواً، وتحولت الى واحدة من اهم فئات التجارة الدولية ومحركاً رئيساً للنشاط الاقتصادي للكثير من دول العالم. وقد عانت السياحة طوال الخمس عشر سنة الماضية 2000-2015 من وقت لآخر من صدمات اقتصادية واجتماعية مثل (الامراض المعدية (الانفلونزا الوبائية H1N1 وغيرها)، الأعاصير والكوارث الطبيعية، الإرهاب، الازمات المالية) والتي أثر على اداءها ومساهمتها في الاقتصاد العالمي.

ونظراً لانعكاساتها وآثارها القوية والعميقة والممتدة للقطاعات الاقتصادية كافة، فقد أدت الأزمات المالية في الالفية الثالثة (لاسيما ازمة الرهن العقاري) الى تراجع واضح في اسهام السياحة في الاقتصاد العالمي. وبشكل عام تؤثر الازمات المالية والصدمات على القطاع السياحي بطريقتين هما:

- السياحة تعد خدمة مرنة للدخل، وهذا يعني ان التغير الضئيل في الدخل سوف يؤثر في الفور في اختيار الوجهات والخدمات والطلب على السياحة.
- مع انخفاض الدخل عادةً ما يغير الافراد وجهات السفر التي اعتادوا على الاستمتاع بها او تقليل أيام السفر مما يؤثر على حجم الإيرادات وفرص العمل.

فبعد ان برز نشاط القطاع السياحي خلال العقود الخمسة الماضية كواحد من أكبر الصناعات وأسرعها نمواً، وأرتفع عدد السياح من 25.3 مليون سائح عام 1950 ليصل إلى 900 مليون سائح عام 2008، بالمقابل ارتفعت الإيرادات السياحية من 2.1 مليار دولار في عام 1950 إلى 942 مليار دولار عام 2008. الا ان في عام 2008 انقلب مسار هذه المؤشرات بسبب الأزمة (ازمة الرهن العقاري) التي ضربت الاقتصاد العالمي، والتي كانت من أعق الأزمات وأشدّها تعقيداً منذ الكساد الكبير، وعلى الرغم من إنها بدأت في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنها خلفت صعوبات اقتصادية كبيرة على العالم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فشلت حركة الاقتصاد العالمي وأعاقت نموه.

والنشاط السياحي شديد الحساسية أمام التقلبات الاقتصادية مادام القدر الأكبر من الطلب على هذه النشاطات يتمثل في رحلات الترفيه والإجازات والأعمال التجارية، وخلال الأزمة الاقتصادية يُخفف قطاعي الأسر والأعمال نفقاتهما على الرحلات السياحية.

لقد ادت أزمات الالفية الثالثة دوراً مهماً في تضخيم الآثار السلبية على القطاع السياحي، فقد أدت ازمة 2007-2008 إلى انخفاض الطلب السياحي، وبحسب منظمة السياحة العالمية وقبل انتشار الأزمة المالية واصل قطاع السياحة أدائه الجيد خلال النصف من عام 2008 وشهد عدد السياح نمواً بنسبة 5.8%، ولكن أنعكس هذا الاتجاه خلال النصف

الثاني ليشهد انخفاضاً بنسبة 1.2% للمدة من تموز/يوليو وحتى كانون الأول / ديسمبر، وعلى الرغم من ارتفاع عدد السياح الدوليين من 900 مليون في 2007 إلى 919 مليون في 2008، أي ما يعادل زيادة بنسبة 2.1% مما تم تسجيله في 2007، إلا إن هذا النمو ظل بصورة كبيرة أدنى من معدل الزيادة البالغ 6.4% في 2007 (منظمة المؤتمر الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، 2010، ص16) .

جدول (11)

عدد السياح على المستوى الدولي للمدة 2000-2016 (مليون سائح)

السنة	العالم	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا والباسيفيكي	أوروبا	الشرق الأوسط
2001	680	28.9	122.1	120.7	383.8	25.0
2002	700	29.5	116.6	131.1	394.0	29.2
2003	694	31.0	113.1	113.3	407.1	29.5
2004	764	33.8	125.7	144.2	424.4	36.3
2005	801	35.3	133.3	153.6	441.0	37.8
2006	846	39.1	11	166.0	463.9	40.9
2007	900	42.6	142.9	182.0	485.4	46.9
2008	919	44.5	146.9	184.0	487.3	56.0
2009	880	45.9	140.0	180.9	460.0	52.9
2011	983	50.2	156.6	217.0	504.0	55.4
2012	1035	52.4	163.1	233.6	534.2	52.0
2013	1087	54.4	167.5	249.8	566.4	48.4
2014	1133	55.8	180.9	263.3	581.7	51.1
2015	1189	53.4	192.7	284.0	603.7	55.6
2016	1235	57.8	199.3	308.4	616.2	53.6

المصدر:

- السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، منظمة المؤتمر الإسلامي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، 2010، ص 30-31.
- اعداد مختلفة، World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights,

أستمر انحسار النشاط السياحي خلال النصف الأول من 2009 وسجل عدد السياح أكبر انحسار له بنسبة 13% في شهر آذار/ مارس مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، وبدأ الطلب السياحي في الانتعاش بعد مضي شهر آذار/مارس وينمو ايجابي تراوح ما بين 1 إلى 2% خلال الأشهر الأخيرة من عام 2009(منظمة المؤتمر الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، 2010، ص17). وبشكل عام، أنخفض عدد السياح من 919 مليون سائح عام 2008 إلى 818 مليون سائح عام 2009، وبنسبة انخفاض بلغت -4.2%.

شكل (4)

النمو الشهري لعدد السياح في العالم (%)



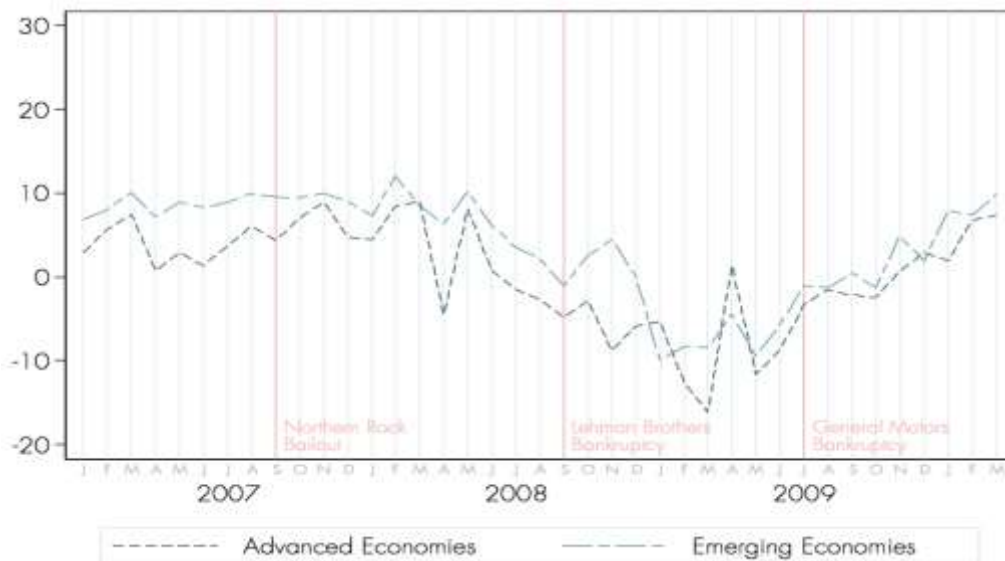
المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة 2010)، ص16.

وباستثناء الإقليم الأفريقي شهدت جميع الأقاليم نمواً سلبياً في أعداد السياح الوافدين خلال الازمة، فقد تأثرت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والوسطى فضلاً عن جنوب آسيا بشكل حاد في تدفقات السياح، في حين كان الشرق الأوسط والكاربيبي اقل تأثراً الى حد كبير، فقد أنخفض عدد السياح في أوروبا من 487.3 مليون سائح في عام 2008 إلى 460.0 مليون سائح، أما في الأمريكيتين فأنخفض عدد السياح من 146.9 مليون سائح عام 2008 إلى 140.0 مليون سائح عام 2009.

شكل (5)

عدد السياح الدوليين الوافدين للدول المتقدمة مقابل الدول الناشئة والنامية خلال المدة

يناير 2007 - مارس 2010 (%)



المصدر:

- World Tourism Organization (WTO) and International Labor Organization. Economic Crisis International: Tourism Decline and its Impact on the poor. Spain.2013, p 31.

أما من ناحية الإيرادات السياحية، فقد وصل مجموع الإيرادات السياحية في المستوى العالمي عام 2008 نحو 942 مليار دولار بعدما كانت 2.1 مليار دولار في عام 1950، كان نصيب أفريقيا منها 29.9 مليار دولار، والأمريكيتين نحو 187.7 مليار دولار، في حين بلغت حصة أوروبا وآسيا والباسيفيكي نحو 472.8 و 209 مليار دولار على الترتيب، وفي الشرق الأوسط فكان نصيبها 42.8 مليار دولار، وفي عام 2009 انخفضت إلى 852 مليار دولار وبنسبة انخفاض بلغت 9.5% مقارنة مع 2008، كما انخفضت الإيرادات في الإقليم الإفريقي من 29.9 مليار دولار إلى 28.1، وفي الأمريكيتين تراجعت الإيرادات السياحية من 187.7 مليار إلى 165.6 مع نهاية 2009، في حين انخفضت في آسيا والباسيفيكي من 209 مليار إلى 202.8، أما الإقليم الأوروبي فقد شهد هو الآخر انخفاض الإيرادات السياحية إذ انخفضت الإيرادات في عام 2009 إلى 412.4 مليار بعدما كانت 472.8 مليار عام 2008، وشهد إقليم الشرق الأوسط ارتفاعاً بسيطاً في الإيرادات السياحية، إذ وصلت إلى نحو 43.3 مليار دولار عام 2009 بعدما كانت 42.8 مليار دولار في عام 2008

جدول (12)

إيرادات السياحة الدولية على المستوى الدولي للمدة 2001 - 2016 (مليار دولار)

السنة	العالم	أفريقيا	الأمريكيتان	آسيا والباسيفيكي	أوروبا	الشرق الأوسط
2001	464	11.5	119.8	88.0	227.7	15.6
2002	480	11.9	113.4	96.3	242.5	16.2
2003	524	16.0	114.1	93.5	284.1	19.7
2004	633	18.9	132.0	123.9	329.3	25.2
2005	676	21.6	144.5	134.5	349.2	26.3
2006	742	24.6	153.7	156	376.3	30.6
2007	858	29.1	171.3	186.8	435.2	35.0
2008	942	29.9	187.7	209	472.8	42.8
2009	852	28.1	165.6	202.8	412.4	43.3
2011	1030	32.6	199.1	289.4	463.4	45.9
2012	1075	33.6	212.6	323.9	457.8	46.4
2013	1197	35.1	264.4	360.7	491.7	45.1
2014	1245	36.2	274	376.9	508.8	44.2
2015	1196	32.8	305.6	349.4	449.6	58.2
2016	1220	34.8	313.2	366.7	447.3	57.6

المصدر:

- السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، منظمة المؤتمر الإسلامي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، 2010، ص
- World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, اعداد مختلفة

من جانب اخر، انعكست تداعيات الازمة المالية 2007 سلبيا على فرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي على المستوى الدولي، كما موضحة في الجدول الاتي.

جدول (13)

فرص العمل المباشرة وغير المباشرة والمجموع الكلي للتشغيل في القطاع السياحي للمدة من 2007-2017 (مليون فرصة عمل)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
118.454	116.095	114.014	111.658	102.364	101.118	99.498	97.779	97.292	100.250	110.174	فرص العمل المباشرة
194.767	189.908	184.788	178.477	163.390	160.276	157.850	155.221	158.784	163.940	164.138	فرص العمل الغير مباشرة
313.221	306.003	298.802	290.135	265.754	261.394	257.348	253.000	256.076	264.890	274.312	المجموع الكلي

الصف الثاني من عمل الباحث

Source: World Travel & Tourism Council. Travel & Tourism, اعداد مختلفة

من الجدول (13) يتضح أن المجموع الكلي لفرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي قد انخفضت وبشكل ملموس في عامي 2008 و2009 متأثرة بتداعيات الازمة المالية، فبعدما كان المجموع الكلي لفرص العمل قد وصل نحو 273.312 مليون فرصة عام 2007، انخفض الى 263.890 مليون عام 2008 والى 256.076 مليون عام 2009 وبمعدل انخفاض بلغ نحو 9% بالمقارنة مع ما قبل الازمة، وكان الانخفاض الأكثر هو لفرص العمل غير المباشرة، وذلك بسبب كثافة الارتباطات بالقطاعات الأخرى التي تأثرت هي الأخرى بانعكاسات الازمة المالية، الا ان هذا القطاع سرعان ما تعافى من تداعيات الكساد والركود التي سببتها الازمة ليعاود نشاطه وليقارب مستويات ما قبل الازمة ويتجاوزها في عام 2014 وما تلاها.

وتجدر الإشارة الى أن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت الأثر الذي تمارسه الأزمات المالية على القطاع السياحي، منها دراسة أعدها مجموعة من الباحثين تناولت أثر الأزمة المالية العالمية في 2008 على القطاع السياحي في سنغافورة، وقد أشارت الدراسة إلى إن القطاع السياحي شهد نمواً كبيراً خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وأوضحت أن عدد السياح في سنغافورة ارتفع من 91000 سائح في عام 1964 ليصل إلى ما يقارب 10.3 مليون سائح مع نهاية عام 2007، ليشكل ما نسبته 3% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا إن هذه المؤشرات بدأت بالانخفاض نتيجة لازمة المالية، إذ أنخفض أداء النشاط السياحي بنسبة 13.5% خلال النصف الأول من عام 2009 بالمقارنة من النصف الأول من عام 2008 (Xianming Meng And Others, 2010)

أما الدراسة التي قامت بها كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization and International Labor Organization) والتي أخذت فيها كل من مولدافيا وكوستاريكا وتنزانيا كحالات دراسية، فقد أشارت إلى إن الأزمة المالية قد أثرت وبشكل سلبي على أداء القطاع السياحي في اقتصاديات تلك الدول.

ففي مالديفيا، أشارت الدراسة إلى إن السياحة تُسهم بنحو 28% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه بين عامي 2008 و2009 أنخفض حجم السياح الوافدين إلى ما يقارب 4%، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم الإنفاق السياحي بنحو 8% مقارنة بعام 2007، كما أوضحت الدراسة إلى إن نحو 15% من قوة العمل تعمل بالقطاع السياحي، وقد تأثرت هذه النسبة من القوى العاملة بتداعيات الأزمة وانخفاض أعداد السياح، فانخفضت القوة الشرائية لهم بنسبة 17% بين عامي 2008-2009، كما أشارت الدراسة إن الأزمة أثرت حتى على زواج العمال بسبب فقدان دخولهم. أما في كوستاريكا والتي تُمثل حالة دراسية لافتة للنظر بسبب إنجازاتها على مستوى تقديم المنتج السياحي (بحسب الدراسة)، فقد أشارت إلى إن السياحة أصبحت تُمثل العمود الفقري للاقتصاد الكوستاريكي منذ عام 1999، وكان القطاع السياحي يحقق معدلات نمو أعلى من أي قطاع آخر في البلد، ولغاية عام 2008 شكلت السياحة ما نسبته 23% من حجم الصادرات و7% من GDP، كما ساهمت بتوفير المزيد من فرص العمل المباشرة (نحو 50 ألف عامل أي 4% من قوة العمل الكلية)، وفي ظل الأزمة أنخفض عدد السياح إلى نحو 9%، في حين انخفضت الإيرادات السياحية إلى ما يقارب 10% مع نهاية عام 2009، كما فقد نحو 4.5% من قوة العمل (المباشرة وغير المباشرة) المرتبطة بالقطاع السياحي وظائفهم بسبب تداعيات الأزمة.

وفي تنزانيا، فقد بحثت الدراسة أثر الأزمة على القطاع السياحي في شمال تنزانيا، بالتركيز على الفقراء والمجاميع الضعيفة والهشة العاملة في القطاع السياحي في محيط الأدغال ورحلات تسلق الجبال، فقد اتضح إن عدد سياح رحلات الأدغال أنخفض بنسبة 9%، في حين أنخفض عدد سياح تسلق الجبال بنسبة 2%، الأمر الذي أدى إلى تقليص عدد العمال العاملين في المجال السياحي، كما أشارت الدراسة إلى إن في عام 2010 تحسن الوضع، وتحول تقليص العمال من بشكل دائم إلى تقليص وقتي أو فصلي.

اما بالنسبة لازمة منطقة اليورو، فمن الملاحظ عن طريق بيانات (الجدول 11 و12) ان تداعيات تلك الازمة كانت اقل وطأة من ازمة الرهن العقاري على القطاع السياحي، وكانت انعكاساتها محصورة في بعض الدول الأوروبية. فعلى المستوى العالمي، لم يتأثر القطاع السياحي نموه ليلعب عدد السياح نحو 1235 مليون سائح في عام 2016، في حين بلغت الإيرادات السياحية الدولية نحو 1220 مليار دولار في عام 2016. وقد حققت كل الأقاليم باستثناء الإقليم الأوربي وإقليم الشرق الأوسط ارتفاعات ملحوظة خلال المدة 2010-2016، ففيما يتعلق بإقليم الشرق الأوسط فيعود السبب الرئيس الى تدني حصته في الأسواق العالمي الى الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة التي شهدتها هذه المنطقة مما أدى الى تغيير الوجهة السياحية الى مناطق أخرى. اما بالنسبة للإقليم الأوروبي، فقد شهد نشاط القطاع السياحي فيه تذبذباً واضحاً خلال المدة 2010-2016، اذ انخفضت الإيرادات السياحية من 463.4 مليار دولار في عام 2011 لتبلغ نحو 456.8 مليار دولار في عام 2012، ومن ثم ارتفعت خلال العامين 2013 و2014 لتصل الى 491.7 و508.8 مليار دولار على الترتيب، ومن ثم انخفضت خلال عامي 2015 و2016 لتصل الى 449.6 و447.3 مليار دولار على الترتيب.

وكذلك الحال فيما يتعلق بفرص العمل، اذ لم تؤثر ازمة منطقة اليورو في فرص العمل الا بشكل طفيف جداً (كما في الجدول 13)، واستطاع هذا القطاع ان يتجاوز عدد فرص العمل الكلية في عام 2017 مستويات ما قبل الازمة لتبلغ مجموع فرص العمل الكلية ما يقارب 313.221 مليون فرصة بالمقارنة مع 273.312 مليون فرصة في عام 2007.

بشكل عام يمكن القول، الى ان تداعيات ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو لم تكن لها انعكاسات سلبية على القطاع السياحي العالمي، وكانت تداعياته محدودة ومحصورة في منطقة اليورو، وفي بعض الدول الأوروبية السياحية، يعود

السبب الرئيس لذلك هو كون هو ان الدول الاوروبية التي كانت سبب الازمة مثل اليونان وغيرها هي دول تمثل وجهة سياحية مفضلة للوافدين من الأقاليم الدولية الأخرى.

الى جانب ذلك، عادة لا يتوقف السياح الدوليين عن السفر خلال وقت الازمات بل يلجؤون الى اختيار إقامة أقصر ووجهات اقل كلفة، وأقرب الى أماكن سكنهم، والسفر والإقامة في فئات ذات تكاليف منخفضة (منظمة المؤتمر الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الآفاق والتحديات، 2015، ص7). وفي هذا الإطار، هناك دراسة تناولت أداء السياحة اليونانية وتطوراتها خلال عام 2011-2012، تناولت مؤشرات واسعة مثل الإيرادات السياحية، وفرص العمل للرجال، وفرص عمل للنساء، والطاقة الإيوائية للفنادق، ومعدل الإشغال الفندقي، وعدد السياح الوافدين، توصلت الدراسة إلى أن عام 2012 كان عاما صعباً على الاقتصاد اليوناني بشكل عام والقطاع السياحي والفندقي بشكل خاص متأثرة بأزمة الديون السيادية التي بدأت شرارتها من الاقتصاد اليوناني، كما أشارت الدراسة إلى إن أداء القطاع السياحي والفندقي كان ذا اتجاهين، فالسنة أشهر الأولى تميزت بالانخفاض والركود فأخفض التوظيف، وانخفضت الإيرادات، وتراجع أداء القطاع السياحي، في حين شهدت السنة الثانية أداءً إيجابياً وكان أفضل من الشهور الستة الأولى، مما يثبت مرونة أداء القطاع السياحي في مواجهة الأزمات الاقتصادية (Gerassimos Zachartos, 2013)

تأسيساً على ما تقدم يتضح، أن القطاع السياحي شديد الحساسية والتأثر تجاه عدم الاستقرار الاقتصادي، فعند حدوث الأزمات يتراجع الاقتصاد وينخفض نشاط قطاع الأعمال ثم تتخفص الدخول ومن ثم تخفض معدلات النمو الاقتصادي، وبما أن القطاع السياحي يرتبط بالراحة والاستجمام والترفيه فسيُخفص قطاع العائلات الإنفاق في هذا المجال، وتكون المحصلة النهائية تراجع في عدد السياح وتراجع في الإيرادات السياحية.

لقد أثبت القطاع السياحي سرعة تأثره بالأزمات الاقتصادية، بالمقابل يتضح إن للسياحة قدرة فائقة على مجابهة تلك التقلبات والسرعة في التعافي من تلك المخاطر.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- اتسم النظام الرأسمالي خلال العقود الأخيرة بكثرة تعرضه الى الازمات، فما لبث ان استعاد النشاط الاقتصادي عافيته من ازمة الرهن العقاري 2007-2008 حتى عاد ليسقط في ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو.
- 2- مثلت ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو أكبر التحديات التي واجهها الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر كتلة اقتصادية، اذ هددت هذه الازمة قواعد هذا التكتل وجعلته على حافيه الانهيار والتفكك.
- 3- أدت أزمات الالفيه الثالثة الى اضعاف النمو الاقتصادي، وتراجع معدلات التوظيف وانكماش الطلب العالمي، الامر الذي أدى الى وقوع الاقتصاد العالمي في ركود ممتد طويل.
- 4- كانت للازمات المالية انعكاسات سلبية واضحة على أداء القطاع السياحي، لا سيما ازمة الرهن العقاري، اذ تراجعت الإيرادات السياحية بشكل واضح خلال عام 2009 لتصل الى نحو 852 مليار دولار بالمقارنة مع 942 مليار دولار عام 2008، في حين كانت تداعيات ازمة اليورو محصورة في الإقليم الأوروبي فقط.
- 5- على الرغم من تأثر القطاع السياحي بشكل كبير من تداعيات الازمات، الا ان هذا القطاع اثبت انه من أسرع القطاعات تعافياً من الازمات، لكونه نشاط مرتبط بالترفيه والاستجمام والراحة.

ثانياً: التوصيات

- 1- على صناع السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية (موطن الازمات) العمل على معالجة أوجه الخلل والقصور في هذه السياسات، وتبني سياسات أكثر قوة ومثانة من اجل تجنب الوقوع في الازمات.

- 2- فرضت الازمات التي مر بها الاقتصاد العالمي ضرورة السعي الجاد لصياغة وتطوير نماذج للإنذار او نظم للإنذار المبكر لتلافي الوقوع فيها.
- 3- ينبغي وضع القطاع السياحي ضمن المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، كونه مورداً لا ينضب يتسم بالاستدامة، فضلاً عن كونه قطاع يتسم بسرعه تعافيه من تداعيات الازمات.
- 4- العمل على تبني سياسات موجه نحو القطاع السياحي من اجل زيادة نسبة اسهامه في النمو الاقتصادي العالمي، وزيادة فرص العمل.
- 5- وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تستهدف الأسواق السياحية من اجل جذب المزيد من السياح وزيادة اعدادهم عن طريق تنويع الأنشطة السياحية وتطوير الأنشطة السياحية البديلة، ومن ثم زيادة نسبة أسهم القطاع السياحي بالنتائج العالمي.

المصادر

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

- 1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية (وأخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012.
- 2- بول كروغمان، العودة الى الكساد العظيم: ازمة الاقتصاد العالمي، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010.
- 3- ثريا الخزرجي، الازمة المالية العالمية الراهنة وأثرها على الاقتصادات العربية، التحديات وسبل المواجهة، 2009.
- 4- جيمس جيرير، الاقتصاد الدولي، ترجمة: هيثم عيسى، قيس خضر، حسان إسماعيل، احمد صالح، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2013.
- 5- جوزيف ستيغليتز، السقوط الحر: أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الايوي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2011.
- 6- جون سايمون، اندريا بيسكاتوري، داميانوساندري، 100 عام من التعامل مع أعباء الديون المفرطة، آفاق الاقتصاد العالمي، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، أكتوبر 2012.
- 7- جون كاسيدي، كيف تقشل الأسواق: منطق المصائب الاقتصادية، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.
- 8- حازم الببلاوي، الأزمة المالية الدولية، وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، تحرير خالد أمين عبد الله ومحمد احمد صقر، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2009.
- 9- راندال دود، بول ميلز، تقشي المرض، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، المجلد 44، 2008.
- 10- سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية (الزلازل والتوابع)، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008.
- 11- السيد احمد عبد الخالق، دور الدولة في الأزمة المالية العالمية بين الأيديولوجيا ومتطلبات الواقع العلمي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2009.
- 12- عاطف لافي مرزوك، تحليل للسياسات العالمية وآثاره المتوقعة على بلدان الخليج، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة السابعة، العدد الواحد والعشرون،
- 13- عبد المجيد قدي، الأزمة الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46، 2009.
- 14- فريد كورتل، كمال رزيق، الازمة المالية.. مفهوماً، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، 2009.
- 15- فؤاد مرسي، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة سلمى الفنية، بغداد، 1978.
- 16- ----، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 147، الكويت، 1990.

- 17- لورا كودرس، ثقة وأكثر من ذلك، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، المجلد 43، 2008
- 18- محمد عبد الشفيق عيسى، النظام المالي العالمي، ارث الماضي وضرورات الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 175، 2009.
- 19- محمد عبد الفضيل، غرق وول ستريت...تقديم، مجلة السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 175، 2009.
- 20- محمود عبد الحفيظ المغبوب، آليات الحد من التداعيات السلبية للازمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، ورقة مقدمة إلى ندوة الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة، 2009.
- 21- منظمة المؤتمر الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة 2010).
- 22- نيوكولاس كرافتس، إلى أين يتجه النمو الاقتصادي: التفاؤل العالمي في بداية القرن تحول إلى خوف من كساد طويل الأجل، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، مجلة التمويل والتنمية، 2017، العدد 54، الرقم 1، 2017، ص3.

ثانياً: الانترنت

- 23- كريستين لاغارد، الوحدة مع التنوع: دواعي الحفاظ على أوروبا موحدة، ص2016، متوفر على الرابط <http://www.imf.org/external/arabic/np/speeches/2016/061716a.pdf>
- 24- Eurostat, Database, متوفر على الرابط <https://ec.europa.eu/eurostat/data/database>
- 25- Eurostat, Database, متوفر على الرابط http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=irt_lt_mcb_y_d&lang=en

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 26- Anthony Saunders, Marcia Millon Cornett, Financial Markets and Institutions, 4th edition, Mc G RAW- HALL INTERNATIONAL EDITION, NEW YOK, 2009.
- 27- Bank of international settlement, the annual report, Basel, 1April 2008-31March 2009.
- 28- Federal National Mortgage Association, Annual report pursuant, Washington Dc, 2014
- 29- Gerassimos Zachartos (EDITNG). Performance of Greek Tourism and Developments in the Basic Figures of the Greek Hotel Market 2011-2012. Athens. Research Institute for Tourism. (ITEP). 2013
- 30- Marek Louzek, Eurozone Crisis, PRAGUE Economic Papers Volume 24, Number 1, 2015.
- 31- RAnand, Glgupta, Ranjan Dash, The Euro Zone Crisis Its Dimensions and Implications, January 2012
- 32- World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, اعداد مختلفة
- 33- World Tourism Organization (WTO) and International Labor Organization. Economic Crisis International: Tourism Decline and its Impact on the poor. Spain. 2013.
- 34- Xianming Meng and Others. The Impact of the 2008 World Financial Crisis On Tourism and The Singapore Economic and Policy Responses: ACG Analysis. International Journal of Trade. Economic and Finance. Vol.1. No.1. June. 2010.